توزيع ٨,٥ ملايين لتر مازوت في اللاذقية

اللاذقية – عبير سمير محمود

مع كل تصريح «حكومي» عن نية لرفع أسعار المحروقات وخاصة المازوت ينتاب المواطن شعور بالبرد لا إرادياً لأن التصريحات «السلبية» هي التي اعتادت الجهات المعنية على تحقيقها كما يقول بعض المواطنين في اللاذقية الذين لم ينتهوا بعد من تأمين الكمية الكافية من مادة المازوت لموسم الشتاء الحالي والذي حذّرت العديد من مراكز الأرصاد الجوية من برودته القاسية في الشهرين المقبلين، ليضاف إلى جملة همومه المعيشية همّ تأمين الدفء لأطفاله في حال ارتفع سعره مجدداً.

وبالعودة لعضو المكتب التنفيذي بمحافظة اللاذقية المختص بشؤون التموين والتجارة الداخلية المهندس ياسر دواي أكد بتصريح خاص لـ«الوطن» أن لا مؤشرات وزارية حالية لدينا لرفع سعر المازوت، مبيناً: كميات مازوت التدفئة متوافرة ومؤمنة بأنحاء المحافظة كافة سواء بالريف أو بالمدينة وتباع بالسعر التمويني المحدد بـ١٣٥ ليرة للتر الواحد، ومخصصات اللاذقية لشهر كانون الأول هي ٥ ملايين لتر للتوزيع على المناطق والقرى كافة، وقد شُكلت لجان برئاسة الشعب الحزبية لتوزيع المادة على المواطنين بالاتفاق مع مديريتي المحروقات والتجارة الداخلية كما صار معروفاً لدى كل المواطنين، ذلك بتخصيص ٤٠٠ لتر لكل مواطن حسب دفتر عائلته ويتم تسليمه الكمية على دفعات خلال الموسم حتى يستفيد أكبر عدد ممكن من المواطنين خلال كل عملية توزيع وتسهيلاً لظروفه المادية من ناحية أخرى بحيث يتم التوزيع على طريقتين الأولى مباشرة عبر صهاريج من فرع المحروقات وأخرى غير مباشرة عبر صهاريج مخصصة من محطات الوقود، جميعها تجول في كل القرى لإيصال المادة لجميع المواطنين وبالسعر المحدد ١٣٥ ليرة للتر الواحد مضافاً إليها ليرة واحدة كأجور للضخ لكل لتر.

كما أشار دواي إلى أن الكميات الموزعة منذ بدء العملية في الشهر الثامن الماضي وحتى ١٥ – ١٢ ٢٠١٥ تجاوزت ٨ ملايين و٦٠٠ ألف لتر من مازوت التدفئة، وسيبقى التوزيع مستمراً خلال الموسم لاستكمال جميع المخصصات لكل المواطنين والعمل يسير بوتيرة عالية في ظل توافر المادة قبل أن يشتد الشتاء للحرص على تأمينها لكل مواطن في اللاذقية.

الطلاب وذووهم يشكون والتربية ترد: المازوت متوافر!!

حماة - محمد أحمد خبازي

شكاوى كثيرة وردتنا من تلاميذ وطلاب وأوليائهم، يعرضون في الآثار السلبية العديدة ومعاناة التلاميذ والطلاب من عدم تشغيل المدافئ في المدارس، وخاصة في منطقتي مصياف وسلمية الباردتين، ما دفع بالعديد من الأولياء إلى عدم إرسال أطفالهم وأبنائهم إلى تلك المدارس التي تعاني الشح بل من عدم توافر المازوت لمدافئ الشعب الصفية، في حين هو متوافر لمدافئ الغرف الإدارية!!.

وفي اتصالات هاتفية مع العديد من المدارس أكد مديروها أن ثمَّة شحاً في المازوت للغرف الصفية، وأما مازوت المكاتب فقد أحضروه من منازلهم!!.

مصدر في تربية حماة أكد لـ«الوطن» أن المازوت متوافر، وقد تم توجيه رؤساء المجمعات التربوية لتوفيرها للمدارس، ومديري المدارس بالتواصل مع المحطات المعتمدة لتوفير مازوت التدفئة للمدارس.

وقال المصدر: لقد سددنا الاعتمادات المخصصة لدى فرع المحروقات وحصلنا على ٦٠ ٪ من مخصصاتنا من المازوت. وفي مصياف تم اعتماد ٤ محطات، ومخصصات المدارس منها ١٢٨ ألفاً و٧٦٠ لتراً. وفي محردة تم اعتماد محطتين، والمخصصات هي ٤٥ ألفاً و٤٠٠ لتر. وفي منطقة الغاب تم اعتماد ٣ محطات والمخصصات هي ٧٥ ألفاً و١٩٠ لتراً. وفي منطقة صوران تم اعتماد محطة والمخصصات هي ٤٠ ألف لتر. وفي منطقة سلمية تم اعتماد محطتين والمخصصات هي ٩٢ ألفاً و٢٧٥ لتراً. وريف الحمراء الأول اعتمدت فيه محطتان، والمخصصات هي ٤٠ ألف لتر. وفي الريف الثاني الجنوبي، تم اعتماد ٥ محطات والمخصصات هي ١٠٩ آلاف و٩٤١ لتراً.

وفي حماة تم اعتماد ٤ محطات ومخصصات المدارس ودوائر المديرية هي ٢٠٥ آلاف و٧٧٩ لتراً.

وقد تم توزيع هذه المخصصات حسب عدد المدارس في كل منطقة وتوزعها الجغرافي، وبالتالي لا حجة لمديري المدارس المتقاعسين، الذين يجب عليهم مراجعة المجمعات التربوية التي يتبعون إليها، والمحطات لتزودهم بالمازوت الضروري للشعب الصفية.

الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش:

سنضرب بيد من حديد ولن نتساهل مع المتورطين بالفساد المالي ونتائج تنفيذ تقرير الامتحانات ستظهر في بحر الأيام القليلة القادمة..!

الحسكة - دحام السلطان

أكد رئيس مجموعة التربية في رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش المفتش آصف حسن في حديث خاص بـ«الوطن» خلال وجوده في الحسكة لمتابعة العمل المنوط بالعمل الرقابي وتداعياته وبواعثه الخاصة بمعطيات الفساد المالي- الامتحاني (الأخير) الذي عرضته «الوطن» بالتفصيل الممل، والمرتبط بمديرية التربية بالحسكة، الوقوف على تقييم عمل دائرة الرقابة الداخلية في التربية ومستوى أدائها، ومدى إنجازها لعدد من المواضيع المثارة والمتراكمة على أجندة الدائرة ومنها ما يتعلق (بقضية المخالفين للأنظمة الامتحانية)، ووجوب معالجتها قبل بدء الدورة الامتحانية للشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي، الأمر الذي خلق حالة ارتباك تراكمي في عدم تنفيذ القرارات المتعلقة بإحالة ملف المرتكبين للمخالفات إلى دائرة الرقابة الداخلية في التربية للمعالجة، وهي المعطوفة على ما تضمّنه التقرير صاحب الرقم ٥/١١/١٨٩٥/٧/١ تاريخ ٢٠١٥/١/١ المعد بنتائج تقصي وتحقيق المخالفات المثارة على مجريات الامتحانات العامة في محافظة الحسكة في دورتي عام ٢٠١٤، الصادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش باتجاه وزارة التربية برقم ٤/١٤/٤٧٨/١٤ث ص، والذي جاء على خلفية المعروض المقدّم من أهالي عدد من الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة في محافظة الحسكة، والمسجل برقم ١٤/١٨٥٨ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ بخصوص مجريات العملية الامتحانية للثانوية العامة بالمحافظة وإلغاء بعض المراكز الامتحانية ما أدى إلى ترسيب /٤٩٥٠/ طالباً، وقيام الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتكليف المفتشين رئيس مجموعة التربية ورئيس مجموعة المصارف والتأمين، بموجب الكتاب رقم أ ق ٥/١١/١٨٩٥/٧ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٠ الذي يدعو إلى العمل على التقصّي والتحقيق بالموضوع وملابساته وتفاصيله الدقيقة.

وأضاف رئيس المجموعة: لقد تبيّن لنا أن هناك إنجازاً نوعياً في عمل دائرة الرقابة الداخلية بمديرية التربية نحو القضايا المتراكمة (موضع الجدل)، ولكن هذا لا ينفي تبعات ما بقي من العمل ولا يضع حداً له – بل تم إعطاء المراقبين الداخليين في الدائرة مهلة شهرين فقط لإنجاز جميع القضايا المثارة المتراكمة، واليوم أصبح عددها قليلاً قياساً على التراكم السابق، ومن أهمها قضية (انتحال الهوية) أثناء دخول المنتحل لها للمراكز الامتحانية أثناء الامتحانات..! وعن مسألة فساد المال ذكر قائلاً: على خلفية المعلومات التي ذاع صيتها ووصلت سمعتها إلى رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بدمشق، وصداها إلى وزارة التربية، وهي التي لا تزال حديث الرأي العام في محافظة الحسكة، والتي تفيد بوجود ارتكابات مخالفة للقانون من عدد من معتمدي الرواتب الذين أقدموا على تزوير قرارات الاستحقاق، وإعداد أوامر صرف خلافاً لما أرسلته المجمعات التربوية لمديرية التربية من استحقاقات للمعلمين الوكلاء لديها، وهو الموضوع الذي وضع يده عليه فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بالحسكة، وقام بتقديم تقرير تمهيدي يشرح الحالة حيال الارتكابات المالية المخالفة التي حصلت، ولكن عملاً وبالالتزام بخطة التنسيق بين عمل الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ولعدم الازدواجية في المعالجة والالتزام بمفردات تلك الخطة، سأقوم بإعداد تقرير تقصّ بالوقائع التي حصلت ومن خلال العمل الذي أنجز وتم بخصوصها، وسأضعه برسم رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لدراسته أصولاً، وساعتها لكل حادث حديث..! وإن الضرب سيكون بيد من حديد، ولن نتساهل ولن نتسامح مع المتورّطين بالفساد المالي، وسنقوم بوضع الجهات التنفيذية العامة بكل ما حصل في مديرية التربية بالحسكة..!

وبالعودة إلى تقرير الامتحانات الذي سبق لـ«الوطن» أن نشرته بالعدد ٢٢٨٨ تاريخ /٢٠١٥/١٢ بعنوان «من الذي يغطي الغش في امتحانات الحسكة..؟! ... تقرير عمره ٩ أشهر ما زال في الأدراج ومعلومات فاضحة في تقرير التفتيش» فقد أكد المفتش أن الموازين ستوضع في نصابها الصحيح، وستظهر النتائج التنفيذية النهائية في بحر ما تبقّى من أيام العام الجاري ٢٠١٥، ونحن وانطلاقاً من أساسيات عملنا التي تحتم علينا أن نضع بين أيدي الجهات التنفيذية العامة كل تفاصيل ودقائق ومفردات العمل الذي يقوم على التدقيق والتقصّي والتحقيق بصورة واضحة وسليمة ودقيقة أمام الجهات التنفيذية لمعالجتها أصولاً، وعن التأخير في التنفيذ لمفردات القرار الامتحاني الذي عبر عمره تسعة أشهر بأيام، بيّن أن التأخير يتعلّق بعملية فنية مهنية تتعلق بضخامة العمل وحجمه الكبير، الذي وضعته رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتصرّف وزارة التربية لمعالجته وتنفيذ بنوده وتطبيقها وفق الأصول النافذة عملاً بأحكام المرسوم ١٥٣ لعام ٢٠١١، والمعدّل بالمرسوم ٣٠٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماتهما التنفيذية الناظمتين للامتحانات العامة للشهادة الثانوية وشهادة التعليم الأساسي.. وللحديث بقية في ضوء مفاجآت جديدة، ونتائج مقبلة على الطريق بشأن تربية الحسكة..!!

أسعار قياسية جديدة للخضر والفواكه.. البندورة بـ٣٠٠ ليرة والأفوكادو فاق الـ٨٠٠ ليرة

فادي بك الشريف

ارتفاعات جنونية طرأت على أسعار الخضر تشهدها أسواق دمشق لتزيد من حجم الأعباء على المواطن ذي الدخل المحدود وتضيف معاناة أخرى إلى معاناته التي يعيشها نتيجة الأزمة والتلاعب والتقصير الواضح وغياب الرقابة الفعلية على الأسواق في وقت بات فيه سعر كيلو البندورة يضاهي الموز وكثيراً من الخضر والفواكه، ووصل السعر بأسواق دمشق إلى ٣٠٠ ليرة سورية، إضافة لارتفاع سعر عدد من الفواكه.

ومن خلال مراقبة واقعة الأسواق نجد أن ارتفاع الأسعار شمل معظم المواد والمنتجات في الأسواق على اختلافها، والكثير من المحال والباعة وضعت «الدولار» شماعة للتلاعب واستغلال المواطنين دونما رقيب ورادع، فبعضهم ربط كل شيء بارتفاع الدولار، وآخر يتحدث عن تأثير إغلاق المعابر في وضع المواد والمنتجات، ومنهم من يؤكد قلة كميات الإنتاج في السوق وسط عدم وجود حلول ناجعة من الجهات المعنية.

ورصدت «الوطن» واقع بعض الأسواق بدمشق (سوق باب سريجة) حيث بلغ كيلو البندورة ٣٠٠ ليرة، وتراوح سعر كيلو الخيار بين ٣٥٠ –٤٠٠ مع اختلاف السعر بين محال وآخر في السوق نفسه، كما وصل سعر كيلو الباذنجان إلى ٣٠٠ ليرة سورية، وسعر كيلو البطاطا وصل إلى ٢٠٠ ليرة، والكوسا تجاوز الـ٥٠٠ ليرة سورية، والفاصولياء وصلت إلى ٧٠٠ ليرة.

وبما يخص أسعار الفواكه تتراوح بين ٣٠٠– ٣٥٠ ليرة سورية، والتفاح بـ٢٥٠ ليرة سورية، والكيوي بـ٦٥٠ ليرة، والبرتقال بـ١٠٠ ليرة سورية فقط، والأفوكادو بـ٨٠٠ ليرة سورية، والرمان بـ٣٠٠ ليرة.

وعلل أصحاب محال الخضر في السوق سبب الارتفاع في حديثهم لـ«الوطن» بأن أغلب المواد الموجودة حالياً هي بلاستيكية ويتم الاعتماد أيضاً على ما يأتي من الساحل، ولا سيما أن إغلاق المعابر أثر أيضاً في السعر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية أن الخضر وصلت إلى أسعار قياسية مذهلة في السوق وخاصة مادة البندورة، مضيفاً: إنه كانت هناك مؤشرات وتوقعات بارتفاع السعر في هذا الوقت بعد إغلاق المعابر ولكن لم يتم اتخاذ أي تصرف أو إجراء لمنع هذا الارتفاع.

واعتبر الخبير الاقتصادي أن وضع الحل لأي منتج أو مادة في القطاع الزراعي يستغرق وقتاً أطول من أي مادة أخرى، لافتاً إلى أن هذه الارتفاعات تستغرق أسابيع قليلة سرعان ما تطرح كميات في السوق، مضيفاً: المهم أن تكون الكميات المنتجة كافية لتلبية احتياجات السوق.

وفي السياق أكدت مصادر وزارة الزراعة لـ«الوطن» أن سبب الارتفاع يعود إلى أن الكميات الموجودة من مادة البندورة في السوق هي بلاستيكية مؤكدة أن إغلاق المعابر أثر في حجم الكميات المستوردة التي كان يعتمد عليها في هذه الفترة، وحاليا تم الاقتصاد على البيوت البلاستيكية التي بدأ إنتاجها.

وقالت المصادر: إن إنتاج البندورة ومنها البلاستيكية يصل إلى نحو ٣٠٠ ألف طن سنوياً، كما أن إنتاج الخيار يقدر بنحو ١١٢ ألف طن، مشيراً إلى عدم وجود كميات كبيرة من البندورة في هذا الوقت بالذات ولا سيما أنه سابقاً كان يتم الاعتماد على المواد المستوردة.

الحرفيون: حالات الفساد واضحة في الأسواق والتلاعبات من بعض الأجهزة مكشوفة والضحية هو المستهلك

ميليا عبد اللطيف

لغة الفساد هي السائدة في أسواقنا، استغلال واحتكار لا يوصفان، والضحية دائماً المستهلك، حالة من الصعب ضبط إيقاعها المتدهور، تطبيق شكلي للأنظمة والبلاغات، بينما التلاعب والسمسرة قائمان وفي وضح النهار..

تدخل السلع والبضائع من الحدود وفق اشتراطات محققة للمواصفات ولما هو مطلوب، ولم تسارع أي جهة إلى قول: إن هناك مخالفة ببنود أي من الاشتراطات الناظمة للاستيراد ولكن بعد الدخول تبدأ المماحكات وحالات الابتزاز فقط لإظهار أن تلك المواد والسلع مخالفة وغير محققة للمواصفات فقط من أجل المال.. إضافة إلى تجاوزات المواد الغذائية وغيرها من التلاعبات التي باتت واضحة للعيان، والمضحك حقاً ما تقوم به عناصر الرقابة التموينية بزيارات علنية ومحددة مسبقاً لبعض الأسواق والمناطق تتشاطر على الغلابى وتأخذ نصيبها وتعود بالآلاف..

وفي هذا الشأن أكد مروان دباس رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين بدمشق في تصريح لـ«الوطن» وجود عدة أسباب للفساد في السوق المحلية، والغلاء الفاحش لمختلف السلع والمواد أهمها عدم تطبيق القوانين الناظمة لمختلف الجهات منها الضابطة الجمركية ولاسيما ما يتعلق بالبضاعة التي تصل المعابر، حيث يتبين بعد معاينة وفحص المخلص الجمركي لها في المرفأ بأنها نظامية ومطابقة للمواصفات، لافتاً إلى أن المشكلة تكمن بعد دخولها السوق المحلية حيث يقوم عناصر الضابطة والمكتب السري بملاحقتها في المستودعات بحجة أنها مخالفة للبيان، أو غير مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة، بهدف ابتزاز المستوردين لإعطائهم أموالاً كبيرة تصل إلى ملايين الليرات في بعض الأحيان حسب نوع البضاعة، مشيراً إلى أنها لو كانت مخالفة بالفعل فلماذا لا تعاد من الحرم الجمركي إلى بلد المنشأ قبل أن تدخل الأسواق، أو إلزام المستورد بدفع غرامات المخالفة، ليقوم التاجر بدوره بعد ذلك بتحميل تلك المبالغ التي دفعها إلى ثمن بضاعته، ليتحمل المواطن وحده أعباء ومسؤولية ما يجري.

وأضاف دباس: السبب الآخر للفساد عدم التزام بعض التجار بالتسعيرة النظامية فعلى سبيل المثال يصل سعر كيلو غرام من لحم هبرة العواس في السوق إلى ٣٤٠٠ ليرة، في حين تصل في المولات الكبيرة إلى ٤٠٠٠ ليرة معزيا ذلك إلى تغاضي الرقابة عنها من دوريات التموين، حيث تقتصر مخالفتها على المحلات الصغيرة وأصحاب البسطات، مضيفاً إن معاناة المواطن لا تقتصر على ذلك فقط، وإنما هناك مشاكل تعترض الحرفي والصناعي أبرزها عدم توفير مادة المحروقات اللازمة لصناعته في منطقة حوش بلاس الصناعية التي تختص بصهر وسكب المعادن، والإكسسوارات، وكذلك صيانة وصناعة قطع تبديل السيارات، إضافة إلى منطقة سليمة الصناعية التي تقوم بتصنيع الرخام والبلاط، والسبب أن أرض المنطقتين تقعان ضمن محافظة ريف دمشق، في حين تنظيمياً تتبعان للمدينة، لذلك تتهرب كل من مؤسستي المحروقات في دمشق وريفها من توزيع المحروقات عليهما، وإلقاء كل منهما المسؤولية على الأخرى، علماً أنه في حال تم تزويدهما بالمادة سيتم الاستغناء عن استيراد تلك الصناعات التي قد تستغرق أشهراً، من هنا نطالب كاتحاد حرفيين مؤسسات توزيع المحروقات في دمشق وريفها، وأيضاً مديريات التموين الإسراع بإعطاء تلك المناطق الصناعية حصتها من المحروقات، بهدف الحفاظ على هذه الصناعة الضرورية للحرفي والمواطن معاً، والأهم العمل على استقرار من تبقى من اليد العاملة الفنية في سورية.

وختم رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين بدمشق بالقول: إن الحكومة تصدر كل القرارات والقوانين اللازمة في كثير من الأمور والقضايا، لكن آلية التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع تأخذ منحى آخر تماماً.